ارتفاع أرباح الشركة بنسبة 26 بالمئة

348.98 ديناراً أرباح «العيد للأغذية» في الربع الأول

اعتمد مجلس ادارة شركة العيد للأغذية، تقرير النتائج المالية المجمعة للربع الأول المنتهي في 31 مارس 2021 ، الذي أشار الى ارتفاع اجمالي صافي ربح الشركة بنسبة 26%، حيث بلغ 348.985 ديناراً بربحية سهم بلغت 2.90 فلساً مقارنة 276.848 ديناراً بربحية سهم بلغت 2.30 فلساً للربع الأول المنتهي في 31 مارس 2020.

وكشف التقرير ارتفاع اجمالي ايرادات المبيعات للشركة في الربع الأول من العام الحالي بنسبة 15.4 % بقيمة 4.402 مليون ديناراً، مقارنة 3.815 مليون ديناراً في الربع الأول من العام الماضي .

وذكر التقرير ارتفاع صافي الايرادات التشغيلية لشركة العيد للأغذية بنسبة 14.9% بقيمة بلغت 741.892 ديناراً عن الفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2021 بالعام الحالي، مقارنة 645.914 ديناراً في الثلاثة أشهر المالية المنتهية في 31 مارس 2020.

كما ارتفع اجمالي حقوق الملكية الخاصة لمساهمي الشركة بنسبة 9% ، حيث بلغت قيمتها في الربع الأول من عام 2021 الحالي 19.844 مليون ديناراً مقارنة 18.199 مليون ديناراً في الربع الأول من عام 2020.

وثمن الرئيس التنفيذي لشركة العيد للأغذية المهندس محمد المطيري ثمن ثقة المساهمين وشركاء النجاح ، مشيراً الى أن الأداء المتميز والفريد للشركة في الربع الأول من العام الحالي مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، يؤكد متانة موقفها المالي وقدرتها على التطور ، ويعكس حرصها على الشفافية والاستدامة في تحقيق الأرباح للمساهمين ، ويترجم رؤية الشركة المستقبلية لتكون الشريك المفضل في الأعمال.

م. محمد المطيري

واختتم بتوجيه الشكر للعاملين في الادارات المختلفة للشركة الذين انعكست جهودهم ايجابياً على بياناتها المالية وأدائها في السوق، راجياً الله النمو المتواصل في الفترة المقبلة .

نسبة التأجيل بلغت 41 بالمئة من إجمالي المقترضين

«الائتمان»: 44 مليون دينار قيمة الأقساط المؤجلة 6 أشهر والمستفيدون 63 ألفا

أعلن بنك الائتمان الكويتي أن إجمالي قيمة الأقساط التي تم تأجيلها خلال فترة التأجيل (ستة أشهر) بلغ 1ر44 مليون دينار كويتي (نحو 145 مليون دولار أمريكي).

وقال البنك في بيان صحفي أمس السبت إن عدد المستفيدين من تأجيل الأقساط بلغ63118 مقترضا من أصل 154501 مقترض أي بنسبة 41 في المئة من إجمالي عدد المقترضين الذين تنطبق عليهم شروط التأجيل.

وأوضح أنه تم تحديد فترة استقبال الطلبات الخاصة بتأجيل الأقساط من 18 أبريل 2021 وحتى 18 مايو الجاري ومن تقدم بطلب التأجيل قبل 4 مايو الجاري يسري تأجيل الأقساط له من مايو حتى أكتوبر 2021.

وذكر أن من تقدم بطلب التأجيل بعد 4 مايو الجاري يسري تأجيل الأقساط له من شهر يونيو المقبل حتى نوفمبر 2021 مبينا أن بعض الجهات لم تتمكن من تنفيذ طلبات تأجيل الطلبات لراتب شهر مايو 2021 بسبب عطلة عيد الفطر وعليه ستتم إعادة إرسال الطلبات ليتم التنفيذ من راتب شهر يونيو 2021 ولمدة ستة أشهر.

وكان قد قال بنك الائتمان الكويتي في بيانه الصحافي انه بانقضاء المده المحددة لاستقبال طلبات تأجيل الاقساط بلغت نسبة التأجيل 41% من إجمالي المقترضين البالغ عددهم 154،501مقترض إجمالي قيمة الأقساط المؤجلة تقارب 44 مليون دينار كويتي عن ستة شهور ، تقرير بشأن تطبيق قانون رقم 3 لسنة 2021 في شأن تأجيل الالتزامات المالية لمدة ستة أشهر ، بناءً على قانون رقم 3 لسنة 2021 في شأن تأجيل الالتزامات المالية لمدة ستة أشهر

أعلن بنك الائتمان الكويتي للراغبين في تأجيل الأقساط من العملاء إبداء الرغبة في التأجيل من خلال أحد القنوات التالية:

البوابة الإلكترونية للبنك www.kcb.gov.kw لجميع العملاء. التطبيق الهاتفي الخاص للبنك KCB Mobile Banking لجميع العملاء ، كبار السن (65 سنة فما فوق) وذوي الإعاقة وأسر الأسرى والشهداء والورثة مراجعة فرع البنك التابع له العميل حسب عنوان البطاقة المدينة. وتم تحديد فترة استقبال الطلبات الخاصة بتأجيل الأقساط من 18 إبريل 2021 لغاية 18 مايو 2021، ومن تقدم بطلب التأجيل قبل 4 مايو 2021 يسري تأجيل الأقساط له من شهر مايو 2021 حتى أكتوبر 2021، ومن تقدم بطلب التأجيل بعد 4 مايو 2021 يسري تأجيل الأقساط له من شهر يونيو 2021 حتى نوفمبر 2021، وتجدر الإشارة أن بعض الجهات لم تتمكن من تنفيذ طلبات تأجيل الطلبات لراتب شهر مايو 2021 بسبب عطلة عيد الفطر، وعليه سيتم إعادة إرسال الطلبات ليتم التنفيذ من راتب شهر يونيو 2021 ولمدة ستة أشهر. وبلغ عدد المستفيدين من تأجيل الأقساط 63،118 مقترض من أصل 154،501مقترض أي بنسبة 41% من إجمالي عدد المقترضين الذين تنطبق عليهم شروط التأجيل.

وبلغ إجمالي قيمة الأقساط التي تم تأجيلها خلال فترة التأجيل (ستة أشهر) هي أربعة وأربعون مليون ومائة وأربعة ألف وتسعة وستون دينار كويتي (44،104،069.000 د.ك)، والجدول التالي يوضح إجمالي قيمة الأقساط التي تم تأجيلها حسب نوع القرض.

«بيتك» يواصل مساهماته لإنجاح حملة «لنكن على دراية» التوعوية

يواصل بيت التمويل الكويتي "بيتك" مساهمته الفاعلة في حملة التوعية المصرفية «لنكن على دراية»، التي أطلقها بنك الكويت المركزي مؤخرا وذلك عبر نشر المواد التثقيفية والنشرات التوعوية على منصات التواصل الاجتماعي وجميع القنوات الإلكترونية للبنك، بهدف تسليط الضوء على حقوق العملاء وتوعيتهم بالحقوق والالتزامات عند التعامل مع البنوك.

ويدعم "بيتك" حملة «لنكن على دراية» والتي تأتي بمبادرة من بنك الكويت المركزي وبالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت، إيمانا بأهمية تعزيز الثقافة المالية لدى مختلف شرائح المجتمع وتحقيق افضل استفادة من الخدمات المصرفية على تنوعها وشموليتها.

وتستهدف الحملة التوعية بحقوق العميل الخاصة بعمليات التمويل الشخصي سواء القروض الاستهلاكية أوالسكنية، وآلية تقديم الشكاوى بشأن الخدمات المصرفية، والبطاقات المصرفية المتنوعة ، وطرق تفادي التعرض لعمليات الاحتيال والتوعية بمخاطر ما يعرف بـ «تكييش القروض» والاستثمارات عالية المخاطر وغيرها من المواضيع والقضايا المهمة.

ويعمد "بيتك" بشكل دائم إلى تنظيم العديد من الدورات التدريبية لموظفيه لرفع خبراتهم في مجال عمليات الاحتيال ومكافحة الجرائم المالية خاصة الالكترونية ويحثهم على نقل هذه المعلومات بشكل مبسط ومركز الى العملاء من خلال الاتصال المباشر في مواقع تقديم الخدمة وعبر ادوات وقنوات التواصل لاجتماعي.

وتاتي حملة «لنكن على دراية» التوعوية، تعزيزا لأهداف بنك الكويت المركزي وبرنامجه المجتمعي الرامي إلى نشر الثقافة المصرفية بين جميع أفراد المجتمع، وزيادة وعي الجمهور بأهم المواضيع المالية وكيفية حماية الأصول من عمليات الغش والاحتيال، إلى جانب توضيح دور القطاع المصرفي بشكل عام والمنتجات المصرفية التي يقدمها بشكل خاص، وذلك من خلال تقديم مجموعة من التعليمات والنصائح ونشرها بشكل دوري عبر مختلف الوسائل الإعلامية ومنصات التواصل الاجتماعي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت والبنوك المحلية، وتستمر حتى نهاية العام الجاري.

في ضوء استمرار تزايد الدعوات للاستثمار فيها

«المركزي» يحذر من مخاطر التعامل في «الأصول الافتراضية»

انطلاقاً من حرص بنك الكويت المركزي على تعزيز الثقافة المالية وزيادة الوعي لدى مختلف شرائح المجتمع، وفي إطار توجيهاته نحو توسيع وتعزيز دور القطاع المصرفي الكويتي في المسؤولية المجتمعية، تتواصل فعاليات حملة التوعية المصرفية "لنكن على دراية" التي انطلقت بإشراف بنك الكويت المركزي، وبالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت بمشاركة جميع البنوك الكويتية، بهدف نشر الثقافة المالية لدى أوسع شريحة من المجتمع، وزيادة الوعي لدى الجمهور بمختلف المخاطر و المستجدات التي قد يتعرضون لها نتيجة التطورات الهائلة في الخدمات المقدمة عبر الانترنت.

يود بنك الكويت المركزي في هذا الصدد التحذير مجدداً من مخاطر التعامل أو الاستثمار في الأصول الافتراضية أو ما يسمى بالعملات الافتراضية ومن أشهرها (بتكوين، إيثريوم، دوغ كوين وغيرها) في ضوء استمرار تزايد الدعوات للاستثمار في تلك الأصول الافتراضية والتعامل بها، لما لذلك من مخاطر مرتفعة وعواقب سلبية مختلفة على المتعاملين، نظراً لطبيعتها والتذبذب الحاد في أسعارها إضافة إلى عدم خضوعها لأي جهة رقابية أو تنظيمية في دولة الكويت، مما يعرض المضاربين فيها لخسائر كبيرة، فضلًا عن احتمالية تعرضهم لعمليات الاحتيال، وبالتالي فإن التداول في الأصول الافتراضية تعد مجازفة خطرة من قبل الأفراد على وجه الخصوص. جاء ذلك في بيان صحفي لبنك الكويت المركزي أوضح خلاله أن الأصول الافتراضية مثل بتكوين ومثيلاتها والتي يُطلق عليها البعض صفة "العملات الافتراضية" لا يمكن مقارنتها بالعملات النقدية، فالعملات النقدية تصدر عن دول كعملة وكرمز سيادي وتخضع لجهة رقابية كالبنوك المركزية أو السلطات النقدية وتعتبر مخزن للقيمة وأداة إبراء وتتمتع بالقبول وكوسيط موثوق للتبادل، في حين تحافظ الدول على عملتها واستقرارها وربطها بسياسة تضمن لها الثبات النسبي في سعر الصرف أمام العملات الرئيسية.

مشيرًا في هذا السياق إلى تقارير المؤسسات الدولية في هذا الشأن ومن بينها بنك التسويات الدولية BIS والبنوك المركزية العالمية التي حذرت من مخاطر استخدامها، بسبب ما تعرضت له من تقلبات كبيرة في قيمتها خلال فترة قصيرة، وبسبب صعوبة مراقبتها ومتابعتها وتأمين أجهزة المتعاملين بها، وعدم قدرة أي جهة على التحكم بسوقها وتنظيمه، إضافةً إلى مخاطر الأصول الافتراضية على النظام المالي العالمي، وعلى ثروات الأفراد، خاصةً أن التداول فيها قد يتم عبر صناديق وهمية تودي بثروة الأفراد بعيدًا عن قواعد التعامل الرسمية. وأضاف بيان بنك الكويت المركزي أن التعامل بأصول افتراضية يصدرها أشخاص مجهولو الهوية، ويتم تبادلها بأسماء مستعارة وغير حقيقية، يفتح الباب على مصراعيه أمام مخاطر الاستخدام غير القانوني والمعاملات غير المشروعة وعمليات غسل الأموال كون هذه الأصول لا تخضع لسلطة مركزية بالإضافة إلى مخاطر الهجمات والاختراقات الإلكترونية، فضلا عن الهدر الكبير في الطاقة نتيجة عمليات التعدين مما يضيف إلى مخاطرها المالية مخاطر بيئية.

وأشار البيان إلى أن بنك الكويت المركزي قد وجه البنوك المحلية خلال السنوات الماضية إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة برفع مستوى وعي عملائها بالمخاطر المصاحبة للتعامل بالأصول الافتراضية ومخاطبة الجهات المعنية للمساهمة من جانبها باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة والعمل على التنسيق مع جميع الأطراف لزيادة التوعية وتجنب تعرض الأفراد لمثل هذه المخاطر العالية.

واختتم البيان بالتأكيد على أهمية إدراك الجمهور للتحولات المستجدة بفضل تطور التقنيات المالية وسهولة الحصول على الخدمات المالية وإجراء التحويلات والشراء عبر الإنترنت، مما يمثل فرصة للتطور ويسهل المبادلات التجارية، مع عدم إغفال ما تخلقه من ضغوط وتهديدات ومخاطر يجب أن يتحسب لها المتعاملون، خاصة مع تطور وسائل التواصل وتحولها إلى قناة أساسية للتسويق قد تُستغل للترويج لتلك الاستثمارات عالية المخاطر.

تأكيداً على التزامه بتلبية الاحتياجات المتنامية لعملائه

«المركز» يقدم محطات لشحن السيارات الكهربائية في مشروعيه السكنيين

في إطار تزايد التوجه نحو السيارات الكهربائية في الكويت، وحرصاً منه على تلبية تطلعات عملائه بشكل أفضل، أعلن المركز المالي الكويتي "المركزً" عن تركيب محطات لشحن السيارات الكهربائية في مشروعَيه العقاريين السكنيين في الكويت. ويمكن للمستأجرين في مشروعي برج الندى في دسمان وبرج المها في بنيد القار استخدام هذه المحطات الموجودة في مواقف السيارات المخصصة دون مقابل.

وبهذه المناسبة، صرح خالد الدوسري، محلل في إدارة عقارات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في "المركز" قائلاً: "يجسد تركيب محطتي الشحن الجديدتين التزامنا في "المركز" بتعزيز القيمة المقدمة لعملائنا، وتحسين أداء أصولنا ورفع جاذبيتها. وضمن سعينا للتركيز على عملائنا ووضعهم في مقدمة اهتماماتنا، نسعى في "المركز" لتطوير حلولنا العقارية التجارية والسكنية لتتناسب مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية لمستأجرينا الكرام. كما نولي أهمية كبيرة لتحسين خدماتنا وفقاً لاتجاهات السوق الجديدة، وتحقيق الرضا التام لعملائنا، مما يساهم في الحفاظ على معدلات إشغال أطول، وخفض معدل تعاقب المستأجرينً لأقل مستوى ممكن."

خالد الدوسري

وأضاف الدوسري: "ويحرص "المركز" على تبني جهود الاستدامة عبر كافة أعماله، وتؤكد محطات شحن السيارات الكهربائية التي تم استحداثها في المشروعين العقاريين السكنيين على هذا التوجه، وتبين كيف يتجذر نهج الاستدامة في مختلف جوانب عملياتنا. كما أنها تجسد مساهمتنا في خفض الانبعاثات الكربونية في الكويت من خلال منشآتنا الذكية المستدامة والصديقة للبيئة. وكلنا أمل بأن تكون المرافق الجديدة مصدر إلهام للمستأجرين لدينا، ولمختلف الأطراف ذات العلاقة ليقوموا بالاتجاه إلى السيارات الكهربائية، واعتماد الحلول المتجددة للحد من الانبعاثات الكربونية." ويؤكد تزايد المخاوف البيئية على الأهمية المتزايدة للمسؤولية الاجتماعية للشركات أكثر من أي وقت مضى. ومن المنتظر أن يؤدي دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في العمليات التجارية والتفاعل مع الأطراف ذات العلاقة إلى تحقيق التوازن بين الضرورات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، إلى جانب تلبية توقعات العملاء والأطراف ذات العلاقة في نفس الوقت. ولطالما كان "المركز" حريصاً على ممارسة أعماله ضمن استراتيجية مسؤولة ومستدامة، حيث اعتمد أفضل المعايير والعمليات والإجراءات لضمان أن عملياته وخدماته تهدف لإحداث تأثير إيجابي على الأفراد والعملاء والمجتمعً والبيئةً. وتماشياً مع هذا الالتزام، أطلقت الشركة تقريرها الثاني عن الاستدامة في نوفمبر 2020، والذي يغطي الفترة 2018 / 2019. ويتماشى هذا التقرير مع أهداف التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة، وخطة التنمية الوطنية لدولة الكويت، حيث يسعى لقياس وتقييم أداء الاستدامة، والإفصاح عن النتائج بشفافية لكافة الأطراف ذات العلاقة داخلياً وخارجياً. ولقد حقق صندوق المركز العقاري منذ إنشائه في العام 2003 معدل عائد داخلي سنوي يبلغ 7.61%، وبلغ إجمالي العائد 6.42%. ويمتلك الصندوق حاليًا 17 عقارًا مدرة للدخل موزعة بين العقارات الاستثمارية والتجارية عبر المواقع الرئيسية في الكويت. وعلاوة على ذلك، يبلغ إجمالي الأصول تحت إدارة صندوق المركز العقاري 68 مليون دينار كويتي (كما في إبريل 2021)، وقام الصندوق بتطوير مشروعين رئيسيين (برجي الندى والمها). ويقع برج الندى في منطقة دسمان، وهو برجٌ سكنيٌ راق يضم 27 طابقًا، ويوفر إطلالات بانوَرامية على طريق الخليج العربيً، بينما يضم برج المها، الواقع في بنيد القار، 22 طابقًا، ويتميز أيضاً بإطلالاته الخلابة. ويعد كلا العقارين السكنيين وجهتين راقيتين، حيث يتمتعان بموقع استراتيجي قريب من مراكز المدينةً، والمناطق التّجاريةً، ومراكز التسوق الراقية. ويوفر كلا البرجين مرافق مميزة تشمل حمامات السباحة ومناطق الشواء على السطح، وصالات الألعاب الرياضية المجهزة بالكامل، والإنترنت عالي السرعة، وخدمات الحراسة على مدار الساعة، إلى جانب الحدائق الطبيعية الجذابة، وملاعب الأطفال الداخلية والخارجية التي تتيح لهم اللعب بأمان. وتؤمن كافة هذه المرافق إمكانات كبيرة لتحقيق الراحة والأمان، وتوفّير نمطً حياةٍ مستقلٍ وعالي الجودة.

«الشال»: انخفاض عدد السكان الوافدين بنحو 4 بالمئة

قال تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن السياسة السكانية : في عام 1985، وضعت الكويت مرتكزات خطتها الخمسية حتى عام 1990، ثم أصبحت أول خطة تنمية تقر بقانون، وكان أهم أهدافها موازنة السكان ما بين الكويتيون وغيرهم بحلول العام النهائي للخطة، وما تحقق في العام النهائي هو العكس تماماً. ثم جاء الغزو، وحدث تغيير قسري في التركيبة السكانية حقق ما لم تحققه خطة منتصف ثمانينات القرن الفائت، وتبنت الحكومة أهداف موازنة السكان، وكلنا نعرف ما حدث بعدها.

مع نهاية عام 2020، وبتأثير من جائحة "كورونا"، تشير أرقام الهيئة العامة للمعلومات المدنية، إلى انخفاض عدد السكان الوافدين بنحو 4%، وانخفض معها عدد إجمالي السكان بنحو 2.2%، بينما زاد عدد الكويتيين من السكان بنحو 2% ما أدى إلى ارتفاع مساهمتهم من إجمالي السكان من 29.98% في نهاية عام 2019، إلى 31.26% مع نهاية عام 2020. ومنذ الخطط التنموية القديمة مع أول إنشاء لمجلس التخطيط في عام 1962، إلى آخر خطة تغطي الحقبة إلى عام 2025، كل السياسات السكانية تركز اهتمامها على الكم، وليس النوع، لذلك ظلت التركيبة السكانية منذ ذلك التاريخ تركيبة يطغى على عمالتها الوافدة هبوط شديد في مستويات التعليم والخبرة، ولذلك لم ينجح أي جهد في تعديل السيطرة على النمو الكمي لأعداد العمالة الوافدة.